

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/193
19 February 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
فرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة الثامنة والأربعون
جنيف، ٢٩-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثامنة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

المحتويات

الصفحة

الفصل

٢	 الأول - الاستنتاجات المتفق عليها
٤	 الثاني - استعراض برنامج العمل: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١١	 الثالث - المسائل التنظيمية

المرفق

١٢	 الحضور
----	--------------

الفصل الأول

الاستنتاجات المتفق عليها

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية،

وقد نظرت في مشروع اقتراح برنامج عمل الأونكتاد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واضعة في اعتبارها احتمال أن تكون هناك حاجة لتنقيح برنامج العمل بعد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وغير ذلك من التطورات،

١- تحيط علماً بالوثيقة TD/B/WP/L.123 وتطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يُحيل التنقيحات المقترحة من قبل الفرقة العاملة، والواردة في الوثيقة TD/B/WP/L.123/Rev.1، إلى الأمين العام للأمم المتحدة كي ينظر فيها؛

٢- تطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يضع في اعتباره لدى تنفيذ البرنامج التعليقات التي أبدتها الوفود أثناء الدورة؛

٣- تطلب من الأمانة أن تبذل قصارى جهدها لضمان إصدار وثائق ما قبل الدورة في الوقت المناسب وترجمتها في حينها إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة من أجل تيسير النظر فيها على النحو الملائم في الاجتماعات الحكومية الدولية التي ستُعقد في المستقبل؛

٤- تطلب كذلك من الأمانة أن تبذل قصارى جهدها لضمان ترجمة منشورات الأونكتاد الرئيسية، ولا سيما تلك التي سيناقشها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية، إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة في أبكر وقت ممكن، مع مراعاة اهتمامات الدول الأعضاء؛

٥- تُذكر بالفقرة ٣ من الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/WP/179، وفي الفقرة ٢ من الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/WP/183، وتكرر طلبها من الأمانة بأن تقدّم في الوقت المناسب مذكرة تفسيرية ميسرة لمن يستخدمونها مستمدة من ملزمة الميزانية، بما في ذلك إشارات مرجعية إلى البرامج الفرعية فيما يتعلق بأنواع الأنشطة المضطلع بها، وإشارات واضحة إلى الأنشطة الجديدة المزمع الاضطلاع بها، ومعلومات عن النواتج في إطار كل برنامج فرعي، مع بيان كيفية دعم هذه النواتج لمنجزات البرامج الفرعية؛

٦- تطلب من الأمانة أن تبذل مزيداً من الجهود لتحسين وضع واستخدام مؤشرات الإنجاز، مستخدمة أدوات ناجعة للإدارة القائمة على النتائج بما يتسق مع قواعد الأمم المتحدة وممارساتها، من أجل قياس الأداء على نحو أكثر فعالية فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة الأونكتاد في إطار مختلف البرامج الفرعية، وتحسين مشروع الميزانية البرنامجية نفسه بحيث يكون أوضح وأكثر ملاءمة لمستخدميه لكي يتسنى القيام على النحو المناسب بقياس ما لأنشطة الأونكتاد من تأثير؛

٧- تطلب من الأمانة أن تُقدّم، مع مشروع البرنامج والميزانية، مذكرة تفسيرية بشأن المنهجيات والعمليات المستخدمة لوضع مؤشرات الإنجاز وغير ذلك من وحدات القياس الهامة؛

- ٨- تطلب من الأمانة أن تُقدّم معلومات كميّة وافية فيما يتصل بمشروع برنامج العمل، بما في ذلك تقديرات بشأن أنشطة المساعدة التقنية، فضلاً عن تحديد مصادر تمويلها؛
- ٩- تُشدّد على أهمية مراعاة النتائج السابقة المتفق عليها وأخذها في الاعتبار بأمانة في مشروع الميزانية البرنامجية؛
- ١٠- تطلب من الأمانة أن تُبيّن للدول الأعضاء، بشكل صريح ومتسق، أية مقترحات بأن تُنقل إلى الميزانية العادية أية أنشطة مخصصة على وجه التحديد لتمويلها من خلال التبرعات، كي تنظر فيها؛
- ١١- تتطّلع إلى المناقشة التي ستجري في الدورة المستأنفة لاستعراض الباب الخاص بالأونكتاد في الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة، إلى جانب جميع المعلومات الدقيقة وذات الصلة المطلوبة لهذه الغاية في إطار قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها ذات الصلة؛
- ١٢- تحث الأونكتاد على مواصلة استكشاف طرائق لتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاجتماعات الحكومية الدولية للأونكتاد وذلك على أساس مستدام ويمكن التنبؤ به، وتوافق مواصلة مناقشة هذه المسألة؛
- ١٣- تطلب من الأمانة أن تُنظّم جلسات إعلامية قبل عقد اجتماعات الفرقة العاملة من أجل مساعدة الدول الأعضاء من التوصل إلى فهم أفضل لعمليات الميزنة الخاصة بالأمم المتحدة والأونكتاد، فضلاً عن الوثائق المقدّمة إلى الفرقة العاملة؛
- ١٤- وبالنظر إلى أنه قد تم مؤخراً نقل البرنامج الخاص بأفريقيا إلى البرنامج الفرعي المتعلق بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، تطلب من الأمانة أن تحرص على عدم تقلص قدرة هذا البرنامج على إنتاج النواتج المطلوبة؛
- ١٥- تُشدّد على أن جميع الأنشطة والبرامج والمشاريع الواردة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الجديدة ينبغي أن تُوضع وتنفذ على أساس الاحتياجات ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل للموارد فيما بين جميع مناطق البلدان النامية فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

الفصل الثاني

استعراض برنامج العمل: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١- قال الأمين العام للأونكتاد إنه بعد نجاح استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٦، باتت أمام الدول الأعضاء الآن فرصة لمواصلة إرشاد برنامج عمل الأونكتاد في فترة السنتين القادمة في الدورة الحالية وفي الدورة المُستأنفة التي سوف تُعقد في أيار/مايو عندما تناقش الفرقة العاملة الميزانية البرنامجية برمتها. وسوف تُرسل استنتاجات الدورة الحالية إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتكون الأساس لطلبات اعتمادات الميزانية التي ستُقدم فيما بعد إلى الدول الأعضاء وإلى الهيئات الفرعية المعنية في الجمعية العامة. وفي الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي ستُنظر فيها الفرقة العاملة (TD/B/WP/L.123)، اقترحت النواتج تحت عناوين عامة لتوفير المرونة المطلوبة لإدخال تنقيحات بعد انعقاد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢- وضمنت كل شعبة من الشعب أن يعكس برنامج عملها شواغل وحصيلة استعراض منتصف المدة. وقد شملت البرامج قضايا مثل: البُعد الإنمائي للملكية الفكرية؛ وإدماج قضايا قطاع السلع الأساسية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية؛ والحوافز غير التعريفية؛ وقضيتي التجارة والفقر الشاملتين لعدة قطاعات. وتناولت البرامج أيضاً مجال السياسة العامة الوطنية، والإدارة الاقتصادية الرشيدة وتماسك السياسات العامة؛ والتعاون بين بلدان الجنوب؛ والديون وتحمل الديون. ومن المجالات الأخرى التي جرى التركيز عليها مسؤولية الشركات والمساهمات الإيجابية للشركات؛ ونقل التكنولوجيا ونشرها؛ ومتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛ والتجارة والتنمية المستدامة، بما في ذلك استخدام الموارد البيولوجية.

٣- وكانت هذه أول ميزانية برنامجية منذ سنوات عديدة تتضمن برنامجاً فرعياً مستقلاً للحاجات الخاصة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وعززت هذه الميزانية موارد للبرنامج الفرعي الخاص بأفريقيا وأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة.

٤- وأخيراً أشار إلى التأخير في تقديم الوثائق فأكد للوفود أن كل الجهود سوف تُبذل لتحسين هذا الوضع.

٥- وتكلم ممثل هندوراس بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعرب عن قلقه إزاء التأخير في تعميم وثائق دورة الفرقة العاملة، هذا التأخير الذي حال دون قيام مجموعته بالنظر في الوثائق بالكامل. وفيما يتعلق بمحتويات برنامج العمل، قال إن مجموعته تشعر بالقلق لأن البرنامج المقترح يتوقع تنفيذ بعض توصيات فريق الشخصيات البارزة قبل أن تُتاح الفرصة للدول الأعضاء للتشاور بشأن توصيات محددة منها. وفي ذلك حكم مسبق على نتائج تلك المشاورات، وتفضل المجموعة أن توفر الأمانة الموارد لتنفيذ التوصيات كافة والاحتفاظ في الوقت ذاته بالمرونة التي تمكن من إعادة تنظيم الموارد في مرحلة لاحقة. وأشارت المجموعة إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في استعراض منتصف المدة بشأن الضرورة العاجلة لإيجاد حل لمسألة تمويل الخبراء، ورأت المجموعة أن الحل الدائم الوحيد ينطوي على استخدام موارد الميزانية العادية. وفيما يتعلق بمتابعة القمم والمؤتمرات الرئيسية الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة

بشأن التنمية، بما في ذلك متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٨، حثت المجموعة الأونكتاد على تخصيص اعتماد أوفر في برنامج عمله لتمكين الأونكتاد في المساهمة مساهمة كاملة في تلك المتابعة.

٦- واعتبرت المجموعة برنامج عمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ `ميزانية صيانة` لمواصلة ولايات توافق آراء ساو باولو، وعنصراً هاماً في سياق التحضير للأونكتاد الثاني عشر. وقد أدى استعراض منتصف المدة إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن مجالات تتصل بتعزيز الدور الإنمائي للأونكتاد، وهذه المجالات هي: تحليل أثر السياسات والعمليات الدولية المتعلقة باستراتيجيات التنمية الوطنية؛ وتحليلات سبل إقامة توازن مناسب بين المجال المتاح للسياسة العامة الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية؛ وتعزيز ونشر الأعمال التحليلية والبحثية؛ والتركيز على الوجهة الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا؛ والاستمرار في العمل كداعية للتنمية، وفي التركيز تركيزاً قوياً على التنمية؛ والعمل في مجال مسؤولية الشركات؛ وزيادة دعم التعاون بين بلدان الجنوب؛ والمساهمة في التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن التجارة والقضايا المتصلة بالتنمية؛ والمساهمة في النتائج التي تتوصل إليها عملية الإصلاح بالأمم المتحدة وفي حصيلة المؤتمرات العالمية.

٧- ورحّبت المجموعة بتضمين البرنامج الفرعي ١ مسألتين أساسيتين بالنسبة لأعضاء المجموعة هما مسألة مجال السياسة العامة الوطنية وتماسك السياسات العامة، ولكنها تساءلت عن طريقة ترجمة الإنجاز المتوقع في شكل خيارات أفضل في مجال السياسة العامة إلى أنشطة ملموسة ومسائل تكون موضوعاً للمداولات الحكومية الدولية. وفي أثناء استعراض منتصف المدة أيضاً حثت المجموعة بقوة على إنشاء لجنة للعملة في الأونكتاد، ورغم إدراك المجموعة أن إنشاء اللجنة المقترحة يقتضي اتخاذ قرار حكومي دولي في الأونكتاد الثاني عشر ترى وجوب تخصيص اعتمادات في الميزانية للجنة المقترحة بالطريقة ذاتها التي تُخصص بها موارد في الميزانية لبعض توصيات فريق الشخصيات البارزة.

٨- وفيما يتعلق بالبرنامجين الفرعيين ٢ و٣، أعربت المجموعة عن ارتياحها لأخذ شواغلها في الاعتبار في كل من برنامجي العمل الفرعيين، إذ يتناول البرنامج الفرعي ٢ قضايا إنمائية أبرزت في حصيلة توافق آراء ساو باولو وفي استعراض منتصف المدة من خلال أفرقة الخبراء المخصصة والمنشورات. وفيما يتعلق ببرنامج العمل ٤، شجعت المجموعة الأمانة على مواصلة أعمالها الجيدة في مجال التنمية وكفاءة التجارة وتنمية الموارد البشرية. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، لاحظت المجموعة وجود حاجة إلى التزام أكبر من قبل الشركاء التجاريين لأقل البلدان نمواً بضمان تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً تنفيذاً كاملاً، وضرورة التصدي للمشاكل المستمرة في مجال السلع الأساسية في أفريقيا كأموار ملحة.

٩- وتشعر المجموعة بالقلق إزاء القدرة على المحافظة على حرمة الأونكتاد باعتباره مؤسسة إنمائية بارزة وهيئة فرعية من هيئات الأمم المتحدة، وتود أن توجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بوجوب عدم تقليص الموارد المالية للأونكتاد. فتقليص الميزانية جاء على حساب الخدمات التي تُقدم إلى البلدان النامية، ولذلك تطلب المجموعة إبقاءها والمراقب المالي على علم بالتطورات التي تقع في هذا الصدد. وسوف تسعى المجموعة إلى تأمين زيادة في الموارد المالية للأونكتاد.

١٠- وتتوقع المجموعة أن يُدرج الأونكتاد الثاني عشر في برنامج عمله الرئيسي تحديات وفرصاً إغائية رئيسية، وتود أن ترى إحداث تغيير كبير في الطريقة التي ينتشر الازدهار الناشئ عن العولمة، لا سيما في البلدان النامية. ويمكن للمؤتمر أن يُعزز أهمية الأونكتاد وأن يعيد ترسيخ وضعه كهيئة من الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية، وأن يستعيد له دوره التفاوضي في القضايا الإغائية إضافة إلى تعزيز الأركان الثلاثة لأعمال الأونكتاد. وتتوقع المجموعة من الأونكتاد أن يأتي بأعمال موضوعية تتسم بالابتكار والاستقلال وتجاوز التوقعات في القضايا الإغائية الصعبة.

١١- وتكلمت ممثلة نيكاراغوا بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي فقالت إن تلقي وثائق الدورة في وقت متأخر وتوفرها باللغة الإنكليزية فقط يحدان من قدرة المجموعة على المساهمة مساهمة مجدية. وأضافت قائلة إن مشروع برنامج العمل وضع في اعتباره بعض توصيات فريق الشخصيات البارزة، وأعربت عن شعور مجموعتها بالقلق لأن ذلك يُشكل حكماً مسبقاً على حصيلة المشاورات غير الرسمية التي كان مقرراً إجراؤها بشأن هذه المسألة. وينبغي لبرنامج العمل أن يتضمن توصيات من فريق الشخصيات البارزة بطريقة خالية من التمييز.

١٢- وضمت البرامج الفرعية أهدافاً تهم بها البلدان النامية، ولكن لا بد من ربطها ببناء القدرات، كما ينبغي تحديد حلول لضرورة تأمين تمويل يمكن التنبؤ به. فالبرنامج الفرعي ١ مهم أهمية حيوية في معالجة العولمة والترابط والقضايا الإغائية. وطلبت المجموعة مزيداً من المعلومات عن أنشطة بعينها. ومن الضروري أن تشمل الأعمال المتعلقة بالترابط جميع المناطق، وحثت على إجراء مشاورات مناسبة مع مدير الشعبة بغية ضمان أخذ هذه الشواغل في الاعتبار. ولاحظت أن الصيغة الإسبانية لتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦ قد عُمت بعد مرور سنة على صدور النص الأصلي بالإنكليزية، وطلبت اتخاذ الخطوات المناسبة لحل هذه المشكلة.

١٣- وقالت إن مجموعتها ترى أنه يلزم تعزيز البرنامجين الفرعيين ٢ و٣. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، لاحظت المجموعة أهمية البرامج الإقليمية المتعلقة ببناء القدرات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعلوم والتكنولوجيا، وسياسات الاستثمار، وسياسات المنافسة، وحماية المستهلكين. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، تركز اهتمام المجموعة على الأعمال المتصلة بالصناعات المبتكرة، والتجارة البيولوجية، والوقود البيولوجي، والطاقة المتجددة. وفيما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات، أكدت المجموعة أهمية مراعاة التوازن الجغرافي العادل في جميع البرامج الفرعية باستثناء البرنامج الفرعي ٥ المكرس لأقل البلدان نمواً. ومن الضروري أن ينعكس هذا التوازن الجغرافي لا في برنامج العمل فحسب بل أيضاً في الأونكتاد ذاته وبالتالي في استراتيجياته. ولم يحدد مشروع البرنامج طريقة بلوغ هذا الهدف، وحثت على وضع تدابير محددة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بكثرة اجتماعات الخبراء المقرر عقدها، أبرزت المجموعة ضرورة دراسة المعايير والسياسات التي توجّه اختيار الخبراء، وقالت بوجوب الاقتصار على اختيار الخبراء الذين يستطيعون تحقيق أعظم المنافع بحيث يمكن استخدام الموارد استخداماً فعالاً. وحثت أيضاً على مراعاة التمثيل الجغرافي العادل في اختيار أعضاء تلك الأفرقة.

١٤- وقالت إن مجموعتها أكدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ضرورة إيجاد صلات بين مختلف برامج المساعدة التقنية الرامية إلى التدريب وبناء القدرات. واقترحت تنظيم دورات وفقاً لما جاء في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك يمكن ربطها ببرنامج التدريب من أجل التجارة (TrainForTrade) وأيضاً بالمعهد الافتراضي (Virtual Institute) بغية إتاحة الحد الأقصى من الفرص وبلوغ نتائج ملموسة طويلة الأجل. وتطلب المجموعة

تأكيداً لتوفر الموارد اللازمة لعقد حلقة عمل قادمة في أمريكا اللاتينية وذلك ضماناً لنجاح الدورة. وتطلب المجموعة أيضاً توضيحاً للنطاق الجغرافي الذي يغطيه كل برنامج فرعي، ومقاييس الأداء المقدمة، ومصادر تمويل الأنشطة.

١٥- وتكلم ممثل أنغولا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فدعا إلى توزيع وثائق الاجتماع في الوقت المناسب لتيسير التفاعل تفاعلاً أجدى، لأن ذلك يتيح للدول الأعضاء الوقت الكافي للتشاور مع سلطاتها الوطنية. وترحب المجموعة بإدراج برنامج فرعي يتناول حاجات أفريقيا. وتعتبر المجموعة تنفيذ توافق آراء ساو باولو أمراً أساسياً، وترى وجوب إدراج حصيلة استعراض منتصف المدة بشأن السلع الأساسية (الفقرات ١٨ و ٤٢ و ٤٦ من الحصيلة) في برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في كافة البرامج الفرعية ذات الصلة، وبخاصة البرامج الفرعية ١ و ٣ و ٥. وللأونكتاد دور يؤديه في تعزيز أداء قطاع التأمين في أفريقيا، وتطلب المجموعة توضيحاً لموضع ذلك في مشروع برنامج العمل.

١٦- وأشار إلى التأكيد الذي أُعطي للمجموعة الأفريقية بالأثر يؤثر نقل إدارة البرنامج الفرعي الأفريقي في ولايته أو يقلل من وضعه، وأعرب عن الأمل في الإبقاء على وضع الموظفين والموارد المالية المتاحة للبرنامج الفرعي أو تعزيزها. وينبغي للبرنامج الفرعي أن يواصل تحديداً أعماله المتعلقة بسلسلة "التنمية الاقتصادية في أفريقيا" التي ننتظر صدورها في كل سنة. وطلب إيضاحات بشأن ما إذا كان مشروع الميزانية البرنامجية يتضمن اعتماداً للاجتماعات التحضيرية الإقليمية للأونكتاد الثاني عشر، وللأنشطة التحضيرية الأخرى المتعلقة باللوجستيك وتدريب الموظفين وتمويل الخبراء.

١٧- وتكلم ممثل تايلند باسم المجموعة الآسيوية فقال إن من شأن دورة الفرقة العاملة أن تمكن من تقييم تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية الناشئة عن توافق آراء ساو باولو، ومن التطلع إلى التزامات سياسية والتزامات في مجال السياسة العامة قد تنشأ عن الأونكتاد الثاني عشر. أما المرونة في برنامج العمل فتعتبر ضرورية لتمكين من الأخذ بحصيلة الأونكتاد الثاني عشر.

١٨- وقال إن مجموعته لا تزال تعلق أهمية عظيمة على بضع مسائل هي: تعزيز أركان الأونكتاد الثلاثة، وجعل مفهوم مجال السياسة الوطنية في صلب السياسات العامة، والتماسك في النظام الاقتصادي العالمي، وتوسيع نطاق عمل الأونكتاد فيما يتعلق بالديون وتمويل التنمية، والإدارة الرشيدة، وضمان البعد الإنمائي للنظام التجاري الدولي، والاستجابة للحاجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وأعرب عن تقدير المجموعة لإدراج مفهوم مجال السياسة العامة الوطنية و تماسك السياسات العامة في المسائل المدرجة في البرنامج الفرعي ١، ورحبت المجموعة في هذا الصدد بكون الاتجاه العام لتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦ قد سار صوب تلك المسألة. غير أن تلك المسألة هي مسألة شاملة لعدة قطاعات وينبغي لها أن تتخلل جميع البرامج الفرعية.

١٩- وأثنى على الجهود الرامية إلى تعزيز الدور والأثر الإنمائيين للأونكتاد من خلال فريق الشخصيات البارزة، غير أن تخصيص اعتمادات في الميزانية لتنفيذ توصيات بعينها يشكل حكماً مسبقاً على حصيلة مشاورات الدول الأعضاء. وقال إن المجموعة تحث على تخصيص اعتمادات لتمويل جميع التوصيات أو عدم تمويل أي منها. وأعرب عن تقدير المجموعة للمساهمات السخية المقدمة من البلدان المانحة لتمويل الخبراء من البلدان النامية، لأن مشاركة

هؤلاء الخبراء تُعتبر عاملاً أساسياً في نجاح الاجتماعات المقبلة. غير أن تخصيص الموارد من الميزانية العادية لتمويل مشاركة الخبراء هي الطريقة الوحيدة لإيجاد حل دائم لهذه المسألة.

٢٠- وتكلم ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فطلب إلى الأمانة أن تتناول مشكلة تقديم الوثائق في وقت متأخر، لأنه من الضروري تلقي وثائق العمل في الوقت المناسب لأغراض الإعداد للاجتماعات إعداداً مناسباً. وإضافة إلى ذلك، ذكر أن الاتحاد الأوروبي كان قد طلب إلى الأمانة في دورة الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٥ أن تقدم مذكرة تفسيرية ميسرة لمن يستخدمونها، مستمدة من ملزمة الميزانية، وتتضمن معلومات عن الأسس الموضوعية لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية الفنية، والطريقة التي تستجيب بها شتى الموارد الفعلية لتلك الأسس الموضوعية، وأن تقدم تفسيرات بشأن شتى عناصر مخصصات الميزانية.

٢١- وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد أن التبسيط الجوهري، والإدارة الفعالة للمشاريع، والتعديلات التنظيمية في الميزانية الحالية هي أمور ينبغي النظر فيها من أجل مواصلة إقناع المستفيدين والمانيين بمزايا الأونكتاد. فإثناء شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة يعتبر خطوة هامة اتخذها الأمانة لتحسين تركيز أعمالها على أفريقيا وأقل البلدان نمواً، وينبغي تخصيص موارد بشرية كافية لتلك الشعبة.

٢٢- ومضى قائلاً إنه ينبغي لمشروع برنامج العمل أن يبين بوضوح المستفيدين من المشاريع، وأطرها الزمنية، والنتائج المتوقعة منها. وينبغي كذلك أن تنعكس في الوثيقة بشكل متوازن القرارات المتخذة أو التوصيات المعتمدة. وينبغي لفرقة العمل ألا تتوقع حصيلة جوهرية كبيرة من الأونكتاد الثاني عشر.

٢٣- وأردف قائلاً إن برنامج العمل يورد قائمة مقبولة بالأنشطة المقترحة، ولكنه يفتقر إلى استعراض عام لمواضيع مشتركة بين عدة قطاعات. وإضافة إلى ذلك، طُلبت مذكرة تفسيرية بشأن المناهج المُستخدمة في القياس الكمي لأعمال الأونكتاد واختيار مؤشرات الأداء. وختم كلمته بالقول إن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى مزيد من الشفافية في كميات المنتج.

٢٤- ولاحظ ممثل إندونيسيا أن مشروع برنامج العمل لا يعكس بشكل كامل حصيلة استعراض منتصف المدة. وينبغي للبرنامج أيضاً أن يكون مرناً بدرجة تتيح إدخال تعديلات عليه بعد الأونكتاد الثاني عشر. وهذا أمر شديد الأهمية بالنظر إلى المناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن قضايا مثل عمل الفريق المفتوح باب العضوية المعني بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والتماسك بين أعمال الأمم المتحدة على نطاق المنظومة. وينبغي للأونكتاد أن يؤدي من خلال برنامج عمله دوراً استباقياً بدرجة أكبر من ذي قبل في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥- وقال إن اجتماعات الخبراء التي ينظمها الأونكتاد هي أساس العمل الحكومي الدولي، وتصب في الأركان الثلاثة للأونكتاد. ولذلك ينبغي لبرنامج العمل أن يوفر الاعتمادات لمشاركة الخبراء من البلدان النامية. والأونكتاد بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة في مجال المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية يحتل مركزاً بارزاً يستطيع منه التصدي لقضايا أعم تتصل بقضايا التماسك والقضايا التنظيمية، فضلاً عن مجال السياسة العامة الوطنية

والإدارة الرشيدة على جميع المستويات، إضافة إلى أعماله في مجالي التجارة والاستثمار، مما يتيح المجال للتأثير على المستوى القطري.

٢٦- وأشار ممثل الأرجنتين إلى عدم توفر وقت كاف لاستعراض الوثائق قائلاً إن وفده سيطلب توضيحاً بشأن المنشورات وأفرقة الخبراء. وقال إن الميزانية تعتبر عملية هامة في توجيه أعمال الأونكتاد على نحو أفضل وفي ضمان المشاركة المناسبة في أعماله من قِبَل الأعضاء.

٢٧- لاحظ ممثل الاتحاد الروسي أن مناقشات الفرقة العاملة تدور وسط مناقشات أوسع نطاقاً بشأن دور الأونكتاد في المستقبل، ولذلك رأى أن من مسؤولية الفرقة العاملة تعزيز فعالية أنشطة الأونكتاد. وأضاف قائلاً إنه يرحب بمواصلة العمل في مجالات مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتنويع الصادرات، وبناء القدرة الاستثمارية، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطوير الصلات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من جهة والشركات عبر الوطنية من جهة أخرى، وتطوير قوانين الشركات، ووضع مبادئ للشفافية ومعايير المحاسبة الدولية في الشركات. وشدد أيضاً على أهمية مواصلة البحوث المتعلقة بقضايا مثل العولمة، والترابط، والتجارة الدولية، وبخاصة في مجال الطاقة وغيرها من السلع الأساسية، وأهمية رصد الاتجاهات في تدفقات الاستثمار العالمية والإقليمية. وأعرب عن تأييد وفد الاتحاد الروسي للبرامج المقررة للمعهد الافتراضي، وبرنامج التدريب لأغراض التجارة وتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأبرز أهمية زيادة الاهتمام بالبرامج الأفريقية وبرامج أقل البلدان نمواً. ولاحظ الاتجاه إلى الهبوط المستمر في تمويل الأونكتاد من الميزانية العادية، وقال إن من المهم استخدام الموارد الحالية استخداماً رشيداً وتعزيز جاذبية الأونكتاد من حيث التمويل من خارج الميزانية. ومضى قائلاً إن الخطط الموضوعة بوضوح وفي شكل ملموس من شأنها أن تضمن توفر معلومات مناسبة عن الأونكتاد لوسائط الإعلام الدولية. وأخيراً شدد على أهمية ترجمة وثائق الأونكتاد إلى اللغات الأخرى في الوقت المناسب.

٢٨- أعرب ممثل بنغلاديش، في معرض إشارته إلى التوجيه التنفيذي والإدارة، عن القلق إزاء قلة المعلومات التي ترد في الوثائق، لا سيما المعلومات المتعلقة بالتمثيل الجغرافي والتوازن بين نوعي الجنس للموظفين، وطلب مزيداً من المعلومات عن التمثيل الجغرافي والقطري للموظفين في الميزانية العادية وفي الموارد الخارجة عن الميزانية. وقال أيضاً إن القرارات التي يتخذها الأمين العام ينبغي النظر فيها من قِبَل الأعضاء قبل تنفيذها. وأضاف قائلاً إن تخصيص اعتمادات لتوصيات محددة في الوقت الحاضر هو بمثابة إصدار حكم مسبق على حصيلة المشاورات. وفي هذا الصدد، أعرب عن القلق إزاء استخدام تقرير فريق الشخصيات البارزة في إحداث تغيير في الأمانة.

٢٩- وتكلم ممثل الصين فقال إن العولمة الاقتصادية والتكامل الإقليمي قد زادا التحديات الإنمائية التي تواجه البلدان النامية. والأونكتاد بوصفه الهيئة المسؤولة عن التجارة والتنمية في منظومة الأمم المتحدة ينبغي له أن يساعد البلدان النامية على مواجهة تلك التحديات الإنمائية. ويمثل توافق آراء ساو باولو واستعراض منتصف المدة الأساس ويمثلان الوجهة المستقبلية لأعمال الأونكتاد في مجالي التجارة والتنمية. وفي انتظار الأونكتاد الثاني عشر وعمليات الإصلاح بالأمم المتحدة، ينبغي لبرنامج عمل الأونكتاد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن يواصل تعزيز الأركان الثلاثة للأونكتاد وأن يساعد البلدان النامية لا على مواجهة التحديات الإنمائية فحسب بل أيضاً على الاستفادة من منافع العولمة. أما مجالات العمل التي ينبغي الاهتمام بها اهتماماً كبيراً فتشمل ما يلي: تعزيز التنسيق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية الدولية؛ وتناول الطلبات التي ترد من البلدان النامية،

لا سيما أقل البلدان نمواً، لمنحها مرونة في مجال السياسة العامة؛ والعمل بنشاط على تعزيز استئناف المفاوضات بشأن نظام التجارة المتعدد الأطراف بغية مساعدة البلدان النامية على الاستفادة الحقيقية منها. وينبغي تخصيص الموارد بطريقة تتيح التنفيذ اليسير لمشروع برنامج العمل.

٣٠- وتكلمت ممثلة بيرو فدعت إلى إدخال تحسينات على ترجمة الوثائق وتوزيعها، وقالت بوجوب إرسال المعلومات المتعلقة بالميزانية إلى المندوبين في نيويورك وجنيف في وقت واحد. وطلبت بيان الأنشطة المقترحة التي تركز على بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وما إذا كانت هذه الأنشطة تموّل من الميزانية العادية أو من موارد من خارج الميزانية. كما طلبت توضيحاً فيما يتعلق بعملية تعيين الموظفين، لا سيما فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لتقديم أسماء المرشحين، وأيضاً بمؤشر التمثيل الجغرافي. وأضافت قائلة إنه ينبغي تقديم معلومات بصورة دورية عن تنفيذ الميزانية. وختمت كلمتها قائلة إنه من غير الواضح ما هو التقدم الذي أُحرز في السعي إلى إيجاد حلول لمشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء.

٣١- وتكلم ممثل كندا فدعا إلى وضع وثيقة متكاملة لاجتماع الميزانية البرنامجية القادم تشمل برنامج العمل ومقتطفات من ميزانية فترة السنتين السابقة. وأثنى على الأونكتاد لاعتماده نهجاً يقوم على النتائج، لكنه أعرب عن الشعور بالقلق إزاء الطابع الكمي لمؤشرات الأداء. فالوصف النوعي من شأنه أن يزيد الوضوح في النتائج المحرزة. واستفسر عما إذا كان الإنجاز المتوقع "د" ٢٠ - الانتفاع الكامل والفعال بالموارد"، في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة مقياساً مناسباً للأداء في نظر الأمانة.

٣٢- وأعرب ممثل السنغال عن شعوره بالقلق إزاء مؤشرات الأداء داعياً إلى تقديم معلومات موضوعية وكيفية بدرجة أكبر. فقلّة المعلومات الوصفية في مشروع المقترح الحالي تجعل من الصعب تحديد ما إذا كان الأونكتاد يحقق النتائج المرجوة حالياً، وقال بضرورة وضع بدائل أجدى من ذلك. وأشار إلى أهمية قطاعي التأمين والسلع الأساسية بالنسبة للقارة الأفريقية. وأضاف قائلاً إنه ينتظر من الأونكتاد الثاني عشر أن يتطرق للتقدم المحرز في قطاع السلع الذي يعتبر تقدماً يثير التساؤل. وفيما يتعلق بوثائق الاجتماعات، طلب أن تكون هذه الوثائق أيسر على القراءة بغية إغناء المناقشات.

الاجتماعات غير الرسمية

٣٣- واصلت الفرقة العاملة مناقشتها في اجتماع غير رسمي.

الإجراء الذي اتخذته الفرقة العاملة

٣٤- أقرت لفرقة العاملة، في جلستها الختامية المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، مشروع برنامج العمل المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بصيغته المعدلة (TD/B/WP/L.123/Rev.1). واعتمدت أيضاً الاستنتاجات المتفق عليها (انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الثالث

المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ من جدول الأعمال)

٣٥ - انتخبت الفرقة العاملة في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ السيد كريستوف جيلهو (فرنسا) رئيساً لها، والسيد محمد علي زاري زارع (جمهورية إيران الإسلامية) نائباً لرئيسها ومقرراً لها.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٦ - أقرت الفرقة العاملة في الجلسة ذاتها جدول أعمالها المؤقت (TD/B/WP/192). وبذلك يكون جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
- ٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للفرقة العاملة
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم - اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

٣٧ - اعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، مشروع تقريرها، رهناءً بالتعديلات التي ستدخل على موجز البيانات، وأذنت باستكمال التقرير مع مراعاة المداولات التي دارت في الجلسة الختامية.

المرفق

الحضور*

- ١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الفرقة العاملة:
- | | |
|-----------------------------|--|
| الاتحاد الروسي | بيلاروس |
| الأرجنتين | زمبابوي |
| أنغولا | السلفادور |
| أوكرانيا | سويسرا |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | الصين |
| بلجيكا | فرنسا |
| بنغلاديش | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية |
| بنن | الولايات المتحدة الأمريكية |
| بيرو | اليابان |
- ٢ - وحضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، وغير الأعضاء في الفرقة العاملة:
- | | |
|---------------------------|----------------|
| إسبانيا | سلوفينيا |
| إسرائيل | السنغال |
| إكوادور | غابون |
| ألبانيا | غانا |
| ألمانيا | غواتيمالا |
| إندونيسيا | الفلبين |
| أوغندا | فنزويلا |
| إيطاليا | فنلندا |
| باكستان | الكرسي الرسولي |
| البرتغال | كندا |
| بلغاريا | ليسوتو |
| بوتسوانا | مدغشقر |
| بورкина فاسو | مصر |
| بولندا | المكسيك |
| تايلند | موريتانيا |
| تيمور - ليشتي | النرويج |
| الجمهورية التشيكية | النمسا |
| الجمهورية العربية السورية | نيجيريا |
| جمهورية كوريا | نيكاراغوا |
| جنوب أفريقيا | هايتي |
| رواندا | الهند |
| زامبيا | هندوراس |
| سلوفاكيا | اليونان |

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/WP(48)/INF.1.

٣- وكان المراقب التالي ممثلاً في الدورة:

فلسطين

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

جامعة الدول العربية

الجماعة الأوروبية

المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

— — — — —